السبت ٦ صفر ١٤٣٣هـ ٣١ ديسمبر ٢٠١١م السنة الرابعة والخمسون العدد ١٦٥٦٢
SATURDAY, DECEMBER ,31 ,2011 G. SAFAR ,6 ,1433 H. No.16562

مسؤولون: الاستقرار العمود الفقري للتنمية

اللحمة الوطنية ورعاية المواطن تعززان التنمية

خادم الحرمين الشريفين يطلع في رمضان الماضي على مجسم يوضح التوسعة الكبرى للمسجد الحرام. (واس)

عبد المحسن الحارثي (الرياض)، علي بن فرسان (مكة المكرمة)

في وقت تشهد فيه الدول العربية المجاورة أحداثاً واضطرابات بسبب الفقر والبطالة وضياع حقوق مواطنيها، لا زالت المملكة في واحة أمنية مستقرة، عززتها اللحمة الوطنية القوية والمتينة بين القيادة والمواطن، واهتمام الدولة بأبنائها باعتبارهم المحور الأساسي للتنمية الشاملة في الوطن، تعمل على تأمين احتياجاتهم في شتى المجالات من خلال ما طرحته وتطرحه باستمرار من ميزانيات كبيرة لدعم رفاهية المواطن، وتعليمه وتأهيله.

وأكد لـ«عكاظ» أستاذ الإعلام السياسي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور سعود البشر، أن ما تعيشه المملكة من استقرار أمني واقتصادي واجتماعي في ظل التحولات السياسية التي تعصف بالمنطقة العربية والعالم، يرجع لعدد من الأسباب الرئيسة، منها أن النظام السياسي للمملكة يستند على العقيدة الإسلامية، وتأسيس البلاد على الكتاب والسنة، والعمل وفق أنظمة مصدرها الوحي.

وبين أن الاستقرار في المملكة يرجع أيضاً للتكامل بين القيادات السياسية والشرعية، ودعم المؤسسات الشرعية، لافتاً إلى أن ما تعانيه الدول التي شهدت ثورات على أنظمتها، يرجع لعوامل عديدة منها إقصاء الشريعة الإسلامية، وأسباب اقتصادية تتمثل في الفقر والبطالة ومصادرة حقوق المواطن في عدد من الدول العربية، وهذا غير موجود في بلادنا.أجمع لـ «عكاظ» عدد من المسؤولين، أن الاستقرار الأمني والاقتصادي والسياسي الذي تعيشه المملكة، يمثل العمود الفقري لدفع عجلة التمنية المستدامة، ويدعم رفاهة المواطن وتحقيق تطلعاته وتمكين الدولة من تنفيذ كافة خطط التنمية مع تنامي مؤشرات الميزانية العامة من عام إلى آخر وسط تلاحم القيادة والشعب.

مدير جامعة أم القرى الدكتور بكري عساس قال «حملت ميزانية الدولة هذا العام ١٤٣٣هـ في طياتها الكثير من مشاريع الخير والنماء التي شملت كافة القطاعات ومجالات الحياة، ما يؤكد أن هناك مؤشرات إيجابية يشهدها الاقتصاد السعودي في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز»، مؤكدا أن هذه الميزانية تعكس بما تضمنته من مخصصات ومؤشرات، استمرار الدولة في تنفيذ المشاريع التنموية وخطط الإصلاح الاقتصادي لتعزيز مكانة المملكة عالميا، الاهتمام بقطاع التعليم والتدريب باعتبار أن الاستثمار في العنصر البشري استثمار حقيقي.

وأضاف: وفقا لما تضمنته الميزانية من أرقام فإن التعليم العالي ومؤسساته التعليمية في المملكة يحظى باهتمام ولاة الأمر، مما كان له الأثر الكبير في النهضة التعليمية وقفزاتها التنموية التي تشهدها المملكة في الوقت الحاضر لبناء المواطن وتنمية عطائه.

وبين أن الميزانية ستسهم في استكمال المدن الجامعية الجديدة المنتشرة في كافة الوطن، وبدء الدراسة فيها تحقيقا لمزيد من الازدهار في مسيرة النهضة الشاملة في كل الميادين لخدمة أبنائنا الطلاب والطالبات في الجامعات السعودية.

الدولة مدركة لمسؤوليتها في تأمين احتياجات المواطن
الميزانية تأكيد لقوة اقتصادنا في عالم مضطرب

عامل تنموي

وعد أمين العاصمة المقدسة الدكتور أسامة البار، الاستقرار الأمني والاقتصادي الذي تعيشه المملكة أحد أبرز عوامل التنمية المستدامة خلال المراحل المقبلة، وقال «لا شك أن الميزانية العامة جسدت بجلاء واضح حرص القيادة على تعزيز مسيرة التنمية المستدامة، منح الأولوية للمواطن وحياته ومستقبله»، لافتا إلى أن المملكة قدمت للعالم أنموذجا رائعا في الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني، واستطاعت أن تنأى بشعبها عن كل التقلبات والتحديات التي يشهدها العالم من حولنا على مدى السنوات الأخيرة، الأمر الذي يعكس سلامة الرؤية وثقب بصيرة أصحاب القرار في المملكة.

نهضة تعليمية

وبين مدير عام التربية والتعليم في منطقة مكة المكرمة حامد بن جابر السلمي، أن التعليم سيشهد قفزات نوعية في مجالات مختلفة، وسيركز في المرحلة المقبلة على الجودة في التعليم والنوعية في العطاء، سيما في ظل هذا الاستقرار الذي تعيشه المملكة، حيث جرى تخصيص ١٦٨ مليار ريال من النفقات العامة للصرف على التعليم العام والعالي وتدريب القوى العاملة، مما سيسهم في دعم التوظيف والحد من مسببات البطالة بين أبناء وبنات الوطن.

وقال «أرقام الميزانية تعكس مؤشرات مهمة تمثلت في ارتفاع مخصصات قطاع التعليم وتنمية الموارد البشرية، مقارنة بما جرى تخصيصه في العام السابق، فالسنوات الثلاث الأخيرة شهدت اهتماما منقطع النظير بمرافق التعليم العام، وكذلك تواصل العمل في بناء مرافق الجامعات التي فتحت مؤخرا، والتي خصصت لها مليارات الريالات لتؤدي دورها على الوجه الأكمل».

أكد رئيس الغرفة التجارية الصناعية في مكة المكرمة طلال مرزا، أن الميزانية تؤكد قوة الاقتصاد السعودي في ظل الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها كثير من دول العالم، وقال «إن أمن واستقرار أية دولة مرهون بمدى حكمة وقوة قيادتها، وهذا ما ننعم به في المملكة التي تمسك بزمامها قيادة تبني للمستقبل بمعطيات الحاضر، وتؤمن بمسؤوليتها نحو المواطن الذي جعلته مدار اهتماماتها في مشروعاتها وخدماتها، لتؤسس أفرادا يترجمون عطاء بلدهم بإبداع وتميز».

محافظ الليث محمد عبدالعزيز القباع أرجع مسببات ارتفاع مؤشرات الميزانية إلى الاستقرار الأمني الذي تعيشه المملكة، حيث ألقى بظلاله على كافة الأنشطة والمجالات، وقال «الميزانية تؤكد أن السياسة الاقتصادية للمملكة تسير في الاتجاه الصحيح، مركزة على قطاعات التنمية البشرية التي تعني المزيد من الخطط والمشاريع لتطوير الثروة البشرية، فحجم المخصصات الكبيرة للتعليم والصحة في الميزانية الجديدة، وتوجيه ٧٠ ٪ من فائض ميزانية ٢٠١١ لتمويل بناء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية وإطفاء الدين العام بدرجة مشجعة، تعكس حرصا كبيرا من الدولة على توجيه موارد المملكة ومقدراتها وإمكاناتها للارتقاء بمستويات المعيشة والحياة اليومية للمواطنين».

حقوقيون لـ عكاظ:

خدمة المواطن حافظت على استقرار المملكة في عام الأضطرابات

عبد الله المفاطي ـ ظلم

أكد مختصون في حقوق الإنسان، أن تجاوز المملكة للاضطرابات التي شهدتها عدد من الدول العربية خلال عام ٢٠١١م، يأتي للسياسة الحكيمة والعلاقة الوطيدة بين القيادة والشعب السعودي، وحرص الدولة على تحقيق متطلبات أبنائها وتلمس احتياجاتهم، إعطاء الحقوق لأصحابها وسياسة البعد الإنساني، مشيرين إلى أن القرارات الملكية الأخيرة والميزانيات الضخمة المخصصة للتنمية وخدمة المواطن، ستعزز استمرار ومتانة علاقة الأسرة الواحدة بين ولاة الأمر والمواطنين.

يقول الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان «إن ما تشهده المملكة من استقرار يرجع بعد الله لجهود وسياسة القيادة، وعهد الملك عبدالله الإصلاحي الذي انعكس على استقرار المملكة، إضافة لتوجهات القيادة والقرارات ذات الأثر الكبير في استقرار البلاد، منها القرارات الاجتماعية والاقتصادية، إضافة لقرار مشاركة المرأة في مجلس الشورى والانتخابات البلدية».

وأكد أن جميع هذه التوجهات والقرارات لها أثر على ما يتمتع به المجتمع السعودي من ترابط واستقرار وتلاحم.

وتوقع القحطاني استمرار الطموحات الكبيرة التي يترقبها المجتمع من الميزانية، التي ستعود بالنفع على الوطن والمواطن، وقال «ما بدأت به القيادة سيكون مستمراً في عام ٢٠١٢، ونطمح في أن تكون هناك رقابة على المشاريع في مختلف المجالات، إذ يتطلع أفراد المجتمع للاستفادة منها عقب تنفيذها بشكل متقن».

إعطاء الحقوق

من جهته قال الدكتور مشعل العلي رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى «إن ما تتمتع به المملكة من استقرار يأتي بلا شك لسياسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي العهد، كونها سياسة ذات بعد إنساني، بعد لإعطاء الحقوق وإبعاد الظلم وتحقيق التنمية الشاملة». وأضاف «لم يمض شهر منذ عام ٢٠١١ إلا ورأينا انجازاً وطنياً على المستوى الاقتصادي، الثقافي والاجتماعي، وغير ذلك من القرارات التي تدعم البنية التحتية، الاقتصاد والمواطن بشكل مباشر».

وزاد «صدرت في عام ٢٠١١ عدة قرارات، لعل من أجلها وأهمها إسناد ولاية العهد لصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز». وأكد أن القرارات الحكيمة انعكست على ما تعيشه المملكة من أمن واستقرار، لافتاً إلى أن المواطنين يحبون ولاة الأمر والوطن، ويحرصون على الابتعاد عن مصادر الاضطرابات. وأكد أن استقرار المملكة يأتي نتيجة لحكمة القيادة، وبعد نظرها في التعامل مع الأحداث الداخلية والخارجية».

نهج سليم

واستشهد العلي بالميزانية الجديدة التي تؤكد النهج السليم للقيادة الحكيمة وقال «مبالغ ضخمة صرفت وستصرف على تعليم الشباب والابتعاث الخارجي، ما يجعل أبناء المملكة منتشرين في جميع أقطار العالم ينهلون من مناهل العلم لما يعود بالنفع للوطن».

وقال «أمن المملكة أصبح رمزاً للعالم أجمع، كما أن الملك بذل جهداً ومالا في مسألة رفع الاحتقان واقتلاع بؤر الاضطرابات في العالم العربي».

وأكد المشرف العام على الشؤون الإدارية والمالية في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري، أن العلاقة بين القيادة والمواطن لها دور في الاستقرار الذي تعيشه المملكة، وقال «إنها علاقة الأسرة الواحدة، كما أن اللحمة بين المواطنين وولاة الأمر أثبتتها المواقف، وهي لحمة لا يوجد لها شبيه، فالقيادة تعمل على تلمس احتياجات المواطن وتأمينها».

وأضاف «في أكثر من مناسبة ذكر الملك كلمة احتياجات المواطنين، ما يؤكد اهتمامه بتأمينها»، مشيراً إلى «أن الإنجازات عديدة منها زيادة عدد الجامعات بعد أن كانت قليلة، وتنوع الخدمات الصحية، تحسن مستوى الدخل إضافة لإعانة العاطلين، وغير ذلك من الخدمات المتكاملة للمواطن».

وزاد قد تكون هناك احتياجات متبقية، إلا أن القيادة حريصة على تلمسها وتأمينها».

وعن عام ٢٠١٢ قال الفاخري «نستبشر خيراً بالميزانية وما تضمنته من حجم إنفاق كبير على البنية التحتية، ويبقى الدور على الوزراء والوزارات والجهات المعنية، للعمل على جدولة هذه المشاريع والعمل على تنفيذها وفق جدول زمني من أجل الاستفادة منها».

أبرز تطلعات المواطنين في عام ٢٠١٢

- العناية بالشباب وتوفير فرص التدريب الكاملة لهم وتأهيلهم لسوق العمل.
- الاهتمام بالمتقاعدين ورفع معاشاتهم لمواكبة النمو المتواصل في الأسعار.
- فرض رقابة قوية على الأسواق وتطبيق عقوبات صارمة بحق الجشعين.
- العناية بالمرأة وتوفير فرص وظيفية لها ومنحها حق المشاركة في المجالات المتعددة.
- معالجة الاختناقات المرورية التي تعاني منها المدن الكبرى الرياض، جدة، والدمام.
- العناية بأسر المساجين وإنشاء لجان لدعمهم وتحفيزهم للانخراط في الحياة منتجين.
- الاهتمام بتنمية القرى والمركز للحد من الهجرة نحو المدن.
- تنمية قدرات ذوي الظروف الخاصة والمعوقين والأرامل والأيتام.
- خلق المزيد من الفرص الوظيفية في القطاعين العام والخاص.
- الحزم من أجل إنهاء معاناة الموظفين والمثبتين غير المعينين بشكل رسمي.
- التوسع في بناء المستشفيات وتقديم خدمات علاجية عالية المستوى.
- تطبيق التأمين الصحي للمواطنين بشكل عام وعلى الموظفين أيضا.